https://doi.org/10.61353/ma.0260025

التوريث في النظم الجمهورية العربية وأثره في الاستقرار السياسي:

دراسة تحليلية مقارنة

Political Inheritance in Republican Systems and Its Impact on Political Stability: A Comparative Analytical Study

أ.م.د. استبرق فاضل شعير
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
dr.istabraq@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2026/7/20 تاريخ ارجاع البحث 2026/8/16 تار يخ قبول البحث 2026/8/31

إنَّ ظاهرة التوريث في النظم الجمهورية التي تكررت في الكثير من الدول النامية، هي نتاج تداخلٍ معقد بين البنية الدستورية، وآليات العمل الحزبي، والبيئة الاجتماعية والسياسية. إذ يتبين أن استمرار إعادة إنتاج السلطة داخل دوائر ضيقة لا يقتصرعلى التوريث الأسري المباشر، وإنما يمتد ليشمل صوراً بنيوية متعددة تُضعف مبدأ تكافؤ الفرص وتحد من فاعلية التداول السلمي للسلطة، بما ينعكس على الشرعية والاستقرار السياسي. وعليه فإن معالجة هذه الظاهرة تقتضي إصلاحاً شاملاً يتجاوز الشكل الانتخابي إلى جوهر البناء المؤسسي للنظام الجمهوري.

الكلمات المفتاحية: التوريث السياسي، النظم الجمهورية، التداول السلمي للسلطة، المحاصصة، الشرعية السياسية.

The phenomenon of political inheritance in republican systems is not an individual deviation or an incidental case, but rather the outcome of a complex interaction between constitutional structures, party mechanisms, and the surrounding social and political environment. It becomes evident that the continuous reproduction of power within narrow circles is not limited to direct familial inheritance, but extends to multiple structural forms that weaken the principle of equal opportunity and limit the effectiveness of peaceful power transfer. This, in turn, affects the political legitimacy and stability. Accordingly, addressing this phenomenon requires comprehensive reform that goes beyond the electoral form to the core institutional structure of the republican system.

Keywords: political inheritance, republican systems, peaceful transfer of power, power-sharing quotas, political legitimacy.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260025

المقدمة

يُعدّ موضوع التوريث في النظم الجمهورية من أكثر الموضوعات القانونية والسياسية حساسية في التجربة الدستورية العربية المعاصرة، لأنّه يكشف الفجوة بين النص الجمهوري بوصفه تعبيراً عن سيادة الأمة والتداول السلمي للسلطة، وبين الممارسة الفعلية التي قد تُعيد إنتاج السلطة داخل عائلة واحدة، برغم الشكل الجمهوري للنظام السياسي وآلياته الانتخابية - من حيث الشكل على الاقل - وباستخدام أدوات دستورية وانتخابية وحزبية تبدو في ظاهرها قانونية ودستورية.

أولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أنه يتناول إشكالية دستورية وسياسية تتمثل في التناقض بين الفكرة الجمهورية في معناها الدستوري الحديث، وبين الممارسة السياسية في بعض النظم العربية التي قد تحوّل النظام الجمهوري إلى إطار قانوني لاستمرار السلطة داخل عائلة أو دائرة سياسية ضيقة. فالجمهورية تقوم، في أصلها، على سيادة الشعب، والتداول السلمي للسلطة، وخضوع الحكام للمساءلة، والتزامهم بالحدود الزمنية التي يقررها الدستور، بما يضمن عدم احتكار السلطة. إلا أن بعض التجارب العربية أظهرت بقاء الشكل الجمهوري قائماً في النصوص، مع تراجع مضمونه الديمقراطي نتيجة تعديل الدساتير لإطالة مدة الحكم، أو شخصنة الحزب الحاكم وربطه بالزعيم وعائلته، أو إضعاف المؤسسات الرقابية والقضائية، أو احتكار الموارد العامة. وتبرز أهمية البحث كذلك في أنه لا يقتصر على وصف هذه الظاهرة، وإنما يحللها في ضوء المبادئ الدستورية الحاكمة للنظام الجمهوري، ويبحث في مدى توافقها مع متطلبات الشرعية الدستورية، ويسهم في وضع إطار علمي للتمييز بين الجمهورية الحقيقية والجمهورية الشكلية التي تحتفظ بالاسم وتفتقد الجوهر الديمقراطي.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى

1. بيان ماهية التوريث في النظم الجمهورية في الدول العربية وتميزه من مجرد الحضور السياسي المشروع لأفراد العائلات السياسية، وتحليل الصلة بينه وبين التداول السلمي للسلطة والشرعية الدستورية.
2. بيان أثر التوريث في النظام السياسي من حيث الاستقرار السياسي والشرعية، وفاعلية المؤسسات، والمشاركة السياسية، والسلم الأهلي.
3. التعرف على التجارب العربية في ظاهرة التوريث ودراسة الاثار المتولدة عنه وتحديد موقع التجربة السياسية العراقية الحديثة في مواجهة هذه الظاهرة ومدى نجاحها.

ثالثاً: إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة في السؤال الآتي: هل التوريث في النظم الجمهورية انحراف سياسي عارض يمكن احتواؤه بانتخابات دورية شكلية، أو أنه نتيجة بنيوية لاجتماع خلل دستوري وحزبي ومجتمعي يسمح بتحويل الجمهورية إلى إطار قانوني لاستدامة السلطة الشخصية أو العائلية؟ ويتفرع عن ذلك سؤالان أساسيان: كيف

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تعمل القيود الدستورية المفترضة على منع التوريث أو الحد منه؟ ولماذا تفشل هذه القيود في بعض الحالات، بحيث يتحول النص الدستوري نفسه إلى أداة تمديد أو إعادة إنتاج للسلطة بدلاً من أن يكون قيداً عليها؟

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التوريث الجمهوري لا ينشأ عادةً من إقرار دستوري صريح بالوراثة، بل من تآكل مضمون النص الدستوري عبر شخصنة الرئاسة أو الحزب، وفتح مدد الولاية أو الالتفاف عليها، وإضعاف القضاء والإدارة الانتخابية والمجتمع المدني، بما يسمح بتهيئة احد افراد اسرة الرئيس- غالبا أحد اولاده – ليرث موقع الرئاسة بعد وفاة الرئيس.

خامساً: منهج البحث

اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن لقراءة النصوص الدستورية المتعلقة بشكل الدولة، وسيادة الشعب، ومدد الولاية، وآليات الترشح والانتخاب والتعديل الدستوري، وتحليل ممارسات التوريث السياسي في الجمهوريات، كما وظف البحث منهج دراسة الحالة بالنسبة للعراق، لكونه يقدم أُنموذجاً مركباً للتوريث السياسي داخل نظام جمهوري توافقي لا داخل رئاسة مركزية واحدة فقط.

سادساً: هيكلية البحث

يقع البحث في ثلاثة مباحث تسبقها المقدمة وتليها الخاتمة. يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي والدستوري للتوريث في النظم الجمهورية، ويُعالج المبحث الثاني آليات تشكل التوريث في الأنظمة الجمهورية، أما المبحث الثالث فيبحث أثر التوريث في الاستقرار السياسي في ضوء التجربة العراقية، لينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج ثم قائمة بالمراجع والمصادر.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والدستوري للتوريث في النظم الجمهورية

تقوم الفلسفة الدستورية للنظم الجمهورية على ركيزتي الشرعية والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الدورية، غير أن بعض الممارسات السياسية أفرزت ظاهرة استثنائية مشوهة تُعرف بـ"التوريث الجمهوري"، والتي تمثل تناقضاً بنيوياً مع جوهر الديمقراطية، وفي هذا الإطار، يسعى هذا المبحث إلى تحديد الأبعاد النظرية والقانونية لهذه الظاهرة عبر تحديد ماهيتها وموقعها من التداول السلمي للسلطة، وذلك من خلال مطلبين وعلى وفق الآتي:

المطلب الأول: ماهية التوريث الجمهوري وموقعه من التداول السلمي للسلطة

يقصد بالتوريث الجمهوري انتقال النفوذ السياسي أو أدوات القرار أو فرص الوصول إلى المناصب العليا داخل دائرة قرابة عائلية أو شخصية، على نحو يضيق المجال العام أمام المنافسة الحرة والمتكافئة. وهو يختلف عن مجرد وجود عائلات سياسية معروفة داخل نظام ديمقراطي، لأن العبرة ليست في تكرار الأسماء، بل في ما إذا كانت القرابة قد تحولت إلى امتياز منظم يفتح أبواب الدولة والحزب الحاكم والموارد العامة لأشخاص بعينهم بوصفهم امتداداً طبيعياً للحاكم أو الزعيم، فإذا وصل قريب السياسي إلى المنصب عبر منافسة حقيقية في إطار قواعد عامة، فلا يكون ذلك توريثاً بالمعنى الاصطلاحي الدقيق، أما إذا تكوّن مسار

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

خاص للنفوذ محكوم بالولاء العائلي، وتراجعت أهمية الكفاءة والاختيار الحر، فنكون أمام صورة من صور التوريث الجمهوري مهما احتفظ النظام بمظهره الانتخابي. (الزيدي، 2025، صفحة 236)

ولذلك فإن أخطر ما في التوريث الجمهوري أنه لا يعلن نفسه بوصفه إلغاءً للجمهورية، بل يقدم نفسه بوصفه نتيجة عادية للانتخابات أو للثقة الحزبية أو للتدرج السياسي، غير أن التدقيق في البنية المؤسسية يكشف أن الدولة أو الحزب أو الإعلام أو المال العام قد جرى تسخيرها بشكل مسبق لإنتاج هذه النتيجة، وفي هذا المستوى يصبح التوريث وظيفة بنيوية تتجاوز انتقال المنصب نفسه، إذ يمتد إلى طرق الاختيار للمواقع القيادية داخل الأحزاب، وإلى آليات التعيين السياسي للمناصب العامة ، وإلى تكوين الحاشية السياسية والاقتصادية التي تدور حول مركز الحكم، ومن هنا فالتوريث ليس واقعة أسرية فقط، بل هو مسار لتوزيع النفوذ بطريقة تناقض جوهر المواطنة المتساوية داخل الجمهورية. (عبد الرضا، 2024، صفحة 57).

يعد التوريث الضد النوعي للتداول السلمي للسلطة. فالتداول، في المفاهيم السياسية والدستورية، يفترض إشراك الشعب في اختيار الحكام، وتحديد نطاق زمني للمناصب التنفيذية العليا، ووجود قواعد قانونية وإجرائية تضمن إمكانية انتقال السلطة بين الأحزاب والنخب من دون لجوء إلى الإكراه أو العنف. ولهذا عُدّ التداول السلمي للسلطة واحداً من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، لأنه يحوّل الصراع على الحكم من صراع على البقاء إلى منافسة دورية محكومة بالدستور. أما التوريث، فيبعث رسالة معاكسة مؤداها أن الوصول إلى السلطة لا تحدده القواعد العامة وحدها، بل تحدده أيضاً دوائر النسب والولاء والتمكين المسبق. (تركي ومحمود، 2025، صفحة 466).

وتنعكس هذه العلاقة مباشرةً على الشرعية، فالشرعية هي أساس قبول المجتمع بالنظام وركيزة الاستقرار واستمرارية الحكم، فإذا شعر المواطن بأن الامتياز الشخصي أو العائلي يغلب على مبدأ تكافؤ الفرص، فإن قبوله بالنظام يتحول من قبول طوعي إلى رضوخ أو خوف أو لا مبالاة، وعندئذٍ تضعف قدرة النظام على استيعاب المعارضة داخل المؤسسات، وتزداد احتمالات انتقال الاعتراض إلى صور غير قانونية او عنيفة ، ومن هنا فإن التوريث لا يهدم مبدأ التداول فقط، بل يضرب الأساس المعنوي الذي يجعل التداول ممكناً ومقبولاً لدى الفاعلين السياسيين والمجتمع على السواء. (عبد الرضا، 2024، صفحة 62).

ومن المهم هنا التمييز بين الاستقرار الشكلي والاستقرار الحقيقي ، فقد يبدو النظام مستقراً عندما لا تتغير القيادة، أو عندما تضبط المعارضة بوسائل أمنية أو إجرائية، أو عندما تظل الانتخابات منعقدة في مواعيدها من غير تأجيل او الغاء، لكن هذا الاستقرار لا يكون مستقراً بالمعنى الدستوري والسياسي الدقيق، لأنه لا يقوم على رضا متجدد ولا على قابلية القواعد للاحتواء السلمي للخلاف، والاستقرار الحقيقي هو الذي يسمح بتغير الأشخاص من غير أن يشعر النظام أو المجتمع بأن الكيان كله مهدد، ومن ثم فإن كل توسيع لمجال التوريث يرفع منسوب السكون الظاهري، لكنه يضعف في الوقت نفسه مناعة النظام عند أول أزمة جدية أو انتقال قسري في موازين القوة. (تركي ومحمود، 2025، صفحة 466).

المطلب الثاني: الضمانات الدستورية والمؤسسية المانعة للتوريث

تُعد القيود الزمنية على الولاية التنفيذية من أهم أدوات الحماية الدستورية ضد التوريث والاستمرار الشخصي في الحكم، ففكرة تحديد المدة لا تستهدف فقط منع بقاء الفرد نفسه في السلطة زمناً طويلاً، بل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تهدف أيضاً إلى حماية الفرق بين المنصب والشخص، ومنع اندماج الدولة في الحاكم، وتعويد المجتمع على إمكان تغيير القيادة من دون انهيار النظام، وقد أبرزت الأسس الدستورية للدول الديمقراطية المتقدمة أن العلاقة بين الديمقراطية وحدود الولاية علاقة وثيقة جداً، وأن تحديد مدد الرئاسة يجب أن تراعي السياق السياسي والمؤسسي، لأنها لا تتعلق بعدد السنوات فقط، بل بآثارها المباشرة والمعلوماتية على سلوك الفاعلين وموازين القوة داخل النظام.

غير أن النص على مدد محددة لا يكفي وحده متى أصبح التعديل الدستوري نفسه وسيلة للتحايل على الفكرة الجمهورية، ولهذا اكتسبت مسألة التعديل غير القانوني او المؤسسي للدستور أهمية خاصة في القانون الدستوري. فالتجارب المقارنة، بينت أن المحاكم قد تتخذ مواقف متباينة من محاولات تخفيف حدود الولاية أو إلغائها، وأن بعض الأنظمة استخدمت مسارات إجرائية أخف لتمرير تغييرات كان ينبغي أن تواجه بضوابط أشد، وتكشف هذه النتيجة أن حماية حدود الولاية ليست مسألة نصية خالصة، بل تتوقف أيضاً على تصور القضاء لطبيعة الهوية الدستورية التي لا يجوز المساس بها عبر تعديلات ظاهرها قانوني وباطنها تقويض المبدأ الجمهوري. (Landau et al. , 2019, pp. 53-74).

ولهذا السبب اتجهت بعض الآراء إلى اعتبار حدود الولاية جزءاً من البنية الأساسية للدستور متى ارتبطت عضوياً بمبدأ الفصل بين المنصب والشخص، وبقيمة المساواة في الوصول إلى السلطة، وبفكرة قابلية الحاكم للمغادرة، ومعنى ذلك أن النقاش لا ينصرف فقط إلى ما إذا كان التعديل قد اتبع إجراءً صحيحاً، بل إلى ما إذا كان قد أصاب جوهر الجمهورية إصابة تمس هويتها، وهذا التحليل مفيد جداً في السياق العربي، لأن كثيراً من مشروعات الاستمرار قدمت نفسها بوصفها تعديلات قانونية طبيعية، بينما كانت في حقيقتها تعيد تعريف الجمهورية بما يجعلها أقرب إلى حكم الشخص الواحد، أو العائلة السياسية المهيمنة.

وإلى جانب القيود الزمنية، تحتاج الانظمة إلى ضمانات مؤسسية تكفل فعالية النصوص المانعة للتوريث، وأبرز هذه الضمانات:

- استقلال القضاء.
- حياد الإدارة الانتخابية.
- عدم تدخل المؤسسة العسكرية في تداول السلطة.
- تعددية حزبية حقيقية.
- إمكان قيام معارضة برلمانية فعلية.

ففي العراق، مثلاً، تنص المادة السادسة من دستور 2005 على التداول السلمي للسلطة، وتمنح المادة 7/93 المحكمة الاتحادية العليا سلطة المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات، وتؤكد المادة 102 استقلال المفوضية العليا للانتخابات، وكذلك المواد (1، 5، 6، 70، 72) من الدستور العراقي التي تحتوي على احكام تتعلق بشكل الدولة وقيود الولاية والفراغ الرئاسي بما يوحي ظاهرياً بأن البنية الدستورية الجمهورية مكتملة، وعلى النهج نفسه في مصر في المواد (1، 5، 140، 208، 209، 210، 226) من دستور جمهورية مصر العربية لسنة 2014 المعدل لسنة 2019 ، والمواد (108، 110، 112، 159)، من دستور الجمهورية العربية السورية 2012 الملغى.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

لكن القيمة الحقيقية لهذه الضمانات لا تُقاس بوجودها النصي، وإنما بمدى تطبيقها العملي من قبل القابضين على السلطة، فإذا كانت الإدارة الانتخابية خاضعة، أو كان القضاء متردداً في ضبط التعديل، أو كانت المؤسسة العسكرية جزءاً من معادلة الحكم، أو كان الحزب نفسه لا يمارس تداول القيادة داخله، فإن الضمانات الدستورية والادارية تتحول إلى شكل لا يمنع من إنتاج التوريث.

المبحث الثاني

آليات ممارسة التوريث في الأنظمة الجمهورية ومظاهره

يمكن تناول آليات ممارسة ظاهرة التوريث داخل الأنظمة الجمهورية، وذلك عبر تفكيك العوامل البنيوية والمؤسسية الكامنة وراء إعادة إنتاج السلطة وتكريسها في هذه النظم، كذلك من خلال التعرف على تجليات هذه الظاهرة ومظاهرها التطبيقية من خلال استقراء نماذج من الأنظمة السياسية العربية التي شهدت تجارب ومحاولات فعلية للتحول نحو الحكم العائلي، وذلك سيكون من خلال مطلبين وعلى وفق الآتي:

المطلب الأول: الآليات البنيوية لإعادة إنتاج السلطة داخل الجمهوريات

إنَّ التوريث الجمهوري كثيراً ما يمر عبر ما يمكن تسميته بالهندسة القانونية للاستمرار، فبدلاً من إلغاء النص الجمهوري، يجري تعديل مدد الولاية، أو إعادة ضبط نقطة بدايتها، أو فتح استثناء انتقالي يسمح للرئيس القائم بمدة إضافية أو بترشح جديد، وتبدو الحالة المصرية مثالاً واضحاً في هذا السياق، إذ أبقى التعديل الدستوري لدستور 2014 الذي تم اقراره عام ٢٠١٩ على لغة التعددية والتداول السلمي، لكنه أدرج في المادة 241 مكرراً استثناءً انتقالياً مدّد مدة الرئيس القائم وسمح له بالترشح مرة أخرى، وهو ما أضعف الوظيفة الأصلية للمادة 140 الخاصة بالحد الزمني، إن خطورة هذا المسلك أنه يجعل النص المعدِّل يبدو جزءاً من الشرعية الدستورية، بينما يقوم فعلاً بإعادة توجيهها لخدمة الاستمرار لا التداول. (بدر الدين، 2019، صفحة 40).

ولا تقتصر هذه الآلية على مصر، فالمادة 155 من الدستور السوري لسنة 2012 الملغى أعادت احتساب الولاية بدءاً من نفاذ الدستور، بما فرغ القيد الزمني من أثره السياسي المباشر. كما تكشف التجارب الأفريقية الحديثة أن كثيراً من نظم الحكم لم تُلغِ حدود الولاية إلغاءً مباشراً، بل أعادت صياغتها أو مدتها أو أزالت قيوداً مرافقة لها لتفتح الباب لاستمرار القادة في السلطة زمناً أطول مثل اوغندا والكاميرون والجزائر وجيبوتي وغينيا الاستوائية ورواندا وجمهورية الكونغو وجنوب السودان وجزر القمر وساحل العاج وجمهورية إفريقيا الوسطى، وهكذا يتحول التعديل من وظيفة تطويرية للنص إلى أداة لإعادة تشكيله على صورة الحاكم أو النظام المغلق. (مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2024).

ومن الأنماط الاخرى للتوريث هي شخصنة الحزب والدولة والمال العام، فالحزب الذي لا يمارس التداول في المواقع الحزبية يصبح أقرب إلى ملكية سياسية مصغرة، إذ تتكون حول زعيمه طبقة موالية أو حاشية تمنع صعود المنافسين وتضمن انتقال النفوذ إلى الأبناء أو الإخوة أو المقربين، وعندما تلتقي هذه الشخصنة الحزبية مع السيطرة على الإعلام والموارد الاقتصادية والمناصب العليا، يصبح التوريث نتيجة متوقعة حتى لو بقيت الانتخابات قائمة، وهذا ما يفسر لماذا لا تنحصر مظاهر التوريث في الرئاسة وحدها، بل تمتد إلى الأحزاب،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

والكتل، والمجالس المحلية، والبيئة الاجتماعية التي تُطبع السياسة بمنطق العائلة والعشيرة والطائفة. (زين الدين، 2020، صفحة 48).

وفي هذا المستوى تبرز أيضاً وظيفة الدعم الخارجي والخطاب الأمني، فكلما طال بقاء القيادة نفسها، وجرى تقديمها للقوى الإقليمية أو الدولية بوصفها الضامن الوحيد للاستقرار، أصبح من السهل تسويق الاستمرار أو التوريث باعتباره أقل الأخطار، فمحاولات التحايل على حدود الولاية لم تعد شأناً داخلياً صرفاً، بل صارت أيضاً موضوعاً في السياسات الدولية. (Nowack & Leininger, 2022, p. 154).

وتزداد فاعلية هذه الآلية حين تندمج شخصنة الحزب مع شخصنة الدولة، فالحاكم أو النخبة المهيمنة لا يكتفون بامتلاك تنظيم سياسي مطيع، بل يسعون أيضاً إلى التحكم بمفاصل التوظيف العام، والصفقات الاقتصادية، ووسائل التأثير الإعلامي، وآليات توزيع الامتيازات، وعندما يحصل ذلك يصبح من الصعب على أي منافس جديد أن يظهر خارج الحلقة الضيقة أو أن يكتسب موارد تنافسية مستقلة، وهنا يتبدى التوريث بوصفه امتداداً منطقياً لبنية مغلقة لا بوصفه حادثاً استثنائياً، فالمشكلة ليست في صلة القرابة وحدها، بل في أن الدولة نفسها تكون قد أُعِيد ترتيبها لكي تعمل لمصلحة من هم داخل الحاكمية السياسية أو الدائرة الشخصية الحاكمة. (الزيدي، 2025، صفحة 238).

ولا تكتمل قراءة ظاهرة التوريث الجمهوري من دون الوقوف عند البيئة الاجتماعية والثقافية التي تسهم في إنتاجها وإعادة إنتاجها، إذ إن نجاح التوريث لا يعتمد على الأدوات الدستورية والسياسية وحدها، وإنما يرتبط أيضاً بوجود ثقافة سياسية تتسامح مع تركّز السلطة في شخص أو عائلة، وتمنح الاعتبارات الشخصية والعائلية مكانة تتقدم أحياناً على الاعتبارات المؤسسية. ففي عدد من المجتمعات العربية ما زالت الروابط العائلية والعشائرية والطائفية تشكل أحد أهم محددات السلوك السياسي، الأمر الذي يجعل انتقال النفوذ داخل الأسرة الحاكمة أو الدائرة الضيقة المحيطة بها يبدو امتداداً طبيعياً لمنطق الولاء الشخصي أكثر منه خروجاً على القواعد الدستورية. كما يسهم ضعف الثقافة الديمقراطية، ومحدودية الوعي بمبدأ التداول السلمي للسلطة، في تقبل استمرار الأشخاص أنفسهم في الحكم لفترات طويلة، ولاسيَّما عندما يقترن ذلك بخطاب يربط بقاء الحاكم بالاستقرار ووحدة الدولة. (جبر، 2023، صفحة 399).

وتتفاقم هذه الظاهرة في ظل هشاشة مؤسسات المجتمع المدني وضعف الأحزاب السياسية، إذ يؤدي غياب التنظيمات القادرة على إنتاج قيادات بديلة إلى تعزيز الاعتقاد بأن السلطة لا يمكن أن تنتقل إلا داخل الدائرة الحاكمة ذاتها. كما أن شيوع الثقافة الأبوية، التي تنظر إلى الحاكم بوصفه "الأب" أو "الراعي" أكثر من كونه موظفاً عاماً يخضع للمساءلة، يسهم في ترسيخ فكرة انتقال القيادة إلى الأبناء أو الأقارب باعتبارها امتداداً للاستقرار السياسي، لا انتهاكاً لمبدأ المساواة في تولي المناصب العامة. ويضاف إلى ذلك أن الاقتصاد الريعي في عدد من الدول العربية يجعل قطاعات واسعة من المجتمع مرتبطة بالدولة في فرص العمل والدخل والخدمات، الأمر الذي يعزز شبكات الولاء والزبائنية السياسية، ويضعف القدرة على معارضة استمرار النخبة الحاكمة أو رفض محاولات توريث السلطة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الثاني: مظاهر التوريث في الأنظمة السياسية العربية

قبل 2011 لم تخلُ جمهورية عربية تقريباً من أحاديث جادة عن إعداد وريث سياسي أو تهيئة مسار عائلي للحكم. فعلى سبيل المثال شهدت مصر شهدت مسعى واضحاً لتهيئة جمال مبارك لاستلام السلطة بعد ابيه، وفي ليبيا ارتبط الانفتاح الخارجي جزئياً بأجواء إعداد سيف الإسلام القذافي لتولي الحكم، وأن اليمن عرف تمهيداً لوصول أحمد علي عبد الله صالح الى الحكم، مع استحضار النموذج السوري في نقل السلطة من حافظ الأسد إلى بشار الأسد. وتكشف هذه الملاحظة أن التوريث لم يكن انحرافاً محلياً في دولة بعينها، بل اتجاهاً جمهورياً عربياً واسعاً سبق الثورات العربية، تفاوتت فقط درجة اكتماله وفرص نجاحه وسرعة انفجاره. (بدر الدين، 2019، صفحة 40).

وتُظهر هذه التجارب أن مشروع التوريث لا يبدأ عادةً بقرارٍ واحدٍ، بل بمسارٍ تراكميّ يتمثل في تعديل في قواعد الترشح أو الولاية، أو توسيع نفوذ الابن أو القريب داخل الحزب الحاكم، أو تقديمه في الإعلام بوصفه صاحب الخبرة والاستمرارية، أو إسناد ملفات اقتصادية وأمنية إليه. وإذا اجتمعت هذه العناصر مع ضعف المؤسسات وضمور المعارضة، صار التوريث أمراً شبه عادي في وعي قطاعات من النخبة، وإن بقي مرفوضاً على المستوى المجتمعي. ولهذا فإن فشل بعض هذه المشاريع، كما في مصر بعد 2011، لا يعني أن البنية المنتجة لها قد زالت تماماً، بل يعني فقط أن لحظة الانفجار سبقت لحظة الاكتمال. (Dixon & Landau, 2024).

وبعد عام 2011 لم ينتهِ الخطر، بل تغيرت صوره، ففي بعض الحالات أُسقط مشروع التوريث المباشر لكن جرى الانتقال إلى نمط استمرارية رئاسية مطولة يفرغ التداول من معناه، كما في مصر بعد تعديلات الدستور في عام 2019. وفي حالات أخرى بقيت الجمهورية الوراثية أكثر اكتمالاً، كما في سوريا قبل أحداث عام 2024، إذ ترافق القيد الشكلي على الولاية مع سلطات رئاسية واسعة وأحكام انتقالية عززت استمرار المنصب في يد الشخص نفسه وهو بشار الأسد، وتكشف هذه التجارب أن القضية ليست فقط: هل ورّث الحاكم ابنه؟ بل أيضاً: هل بقي النظام قادراً على إنتاج تداول حقيقي، أو أنه أعاد تشكيل نفسه بحيث يبقى مركز القرار في الدائرة ذاتها ولو تغيرت الأسماء؟

كما أن التجارب الإفريقية المقارنة تقوي هذا الاستخلاص، إذ يبين مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية أن التهرب من حدود الولاية يرتبط بمستويات أعلى من الاستبداد والفساد والصراع والميل إلى الانقلابات، وأن الدول التي تحافظ على هذه الحدود تحصد في المتوسط مؤشرات أفضل في الحرية والحكم والاستقرار، صحيح أن السياقات تختلف بين أفريقيا والعالم العربي، لكن الدلالة المؤسسية واحدة، كلما جرى تطبيع التحايل على القيود الزمنية للسلطة، ضعفت شرعية القواعد، وتزايدت احتمالات اللجوء إلى وسائل استثنائية أخرى لكسر النظام أو الاستمرار داخله بالقوة. (مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2024).

وتفيد المقارنة هنا أيضاً في التمييز بين صورتين متقاربتين في النتيجة ومختلفتين في الأداة: صورة الخلافة العائلية المباشرة، وصورة التمديد الشخصي المفتوح الذي يعطل معنى التعاقب من غير أن يبدل الشخص فوراً. ففي الحالتين تُغلق المنافسة السياسية وتُضعف قواعدها، لكن الخطر الأعمق يكمن في أن المجتمع يعتاد على فكرة أن الجمهورية لا تنتج بديلاً إلا من داخل الدائرة الضيقة نفسها، ومن ثَمَّ فإن التوريث المباشر

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

والاستمرارية المفتوحة ليسا ظاهرتين منفصلتين تماماً، بل مرحلتان محتملتان في عمليةٍ واحدةٍ عنوانها الشخصنة، وإضعاف القيود على السلطة التنفيذية. (Baturo & Elgie, 2019, pp. 1-16).

وتجدر الإشارة إلى أن مظاهر التوريث السياسي المباشر تراجعت بصورة ملحوظة في العديد من الأنظمة السياسية العربية بعد أحداث الربيع العربي، نتيجة ازدياد الحساسية الشعبية تجاه انتقال السلطة داخل الأسرة الحاكمة، إلا أن ذلك لا يعني اختفاء الظاهرة بصورة نهائية. فما زالت بعض الأوساط السياسية والبحثية تثير تساؤلات بشأن احتمال عودة أنماط جديدة من إعادة إنتاج السلطة داخل الدائرة العائلية أو الشخصية المحيطة بالحاكم. ويستند هذا الطرح إلى مؤشرات تتمثل في بروز أفراد من أُسر بعض الرؤساء في مواقع ذات تأثير سياسي أو أمني، وما يرافق ذلك من تزايد حضورهم في المشهد العام. ومن الأمثلة التي أثيرت في هذا السياق تصاعد الحديث عن نفوذ محمود السيسي، نجل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، داخل بعض الأجهزة الأمنية، (عربي21، 2024). فضلاً عن بروز عدد من إخوة الرئيس السوري أحمد الشرع في المشهدين السياسي والإداري. (النهار العربي، 2026). ومع ذلك، فإن هذه الوقائع لا تكفي بذاتها للجزم بوجود مشروع توريث سياسي، وإنما تمثل مؤشرات تقتضي المتابعة والتحليل في ضوء تطور الممارسة السياسية ومستقبل تداول السلطة في تلك الدول.

المبحث الثالث: أثر التوريث في الاستقرار السياسي

إن لظاهرة التوريث تداعيات على الاستقرار السياسي، ولتحديد هذه التداعيات لابد من تتبع لمسارات التأثير المباشرة لهذه الظاهرة في شرعية الأنظمة، وكفاءة المؤسسات، وتماسك البنية المجتمعية وما ينتج عنها من أزمات. وفيما يلي سيتم تناول هذه الاثار على مطلبين وعلى وفق الآتي:

المطلب الأول: مسارات تأثير التوريث في الشرعية والمؤسسات والبنية الاجتماعية

أول مسارات الأثر يتمثل في الشرعية، فكلما شاع الاعتقاد بأن النفوذ السياسي يُعاد إنتاجه على أسس عائلية أو شخصية، ضعفت الثقة بالمؤسسات وبفكرة المساواة السياسية بين المواطنين، وفي مثل هذا السياق تصبح الانتخابات أقل قدرة على منح النظام شرعية طوعية، وتتحول أكثر فأكثر إلى آلية لإعادة تثبيت المراكز القائمة، وهذا هو المعنى الذي توضحه دراسات الشرعية حين تربط استقرار النظام بقدرة المواطنين على الاعتراف بحقه في ممارسة السلطة من غير لجوء دائم إلى القوة أو الإكراه. فإذا بدا أن النظام يحمي الامتيازات قبل القواعد، تراجعت الشرعية ولو بقيت الإجراءات الشكلية قائمة. (تركي ومحمود، 2025، صفحة 466).

ويمتد هذا المسار مباشرةً إلى وظيفة المعارضة، فالتعاقب السلمي يحيّد دافع اللجوء إلى القوة لأنه يعطي الخاسر أملاً دستورياً في الوصول إلى الحكم لاحقاً، أما إذا ترسخ في وعي المعارضة أن السلطة مغلقة، وأن الحزب أو الدولة أو العائلة يملكون مفاتيحها على الدوام، فإن الحافز على الالتزام الكامل بقواعد العمل المؤسسي يضعف، وحينها تتحول المعارضة من شريك تنافسي داخل النظام إلى خصم يشك في إمكان التغيير من خلاله، ويصبح الاستقرار المؤسسي هشاً؛ لأن المشكلة لا تعود في البرامج والسياسات، بل في عدالة الوصول إلى المنصب العام نفسه. (عبد الرضا، 2024، صفحة 55).

كما يضرب التوريث فاعلية المؤسسات، فالمؤسسة التي تُملأ بالموالين والأقارب وممثلي الأحزاب والعائلات لا تعمل وفق رؤية عامة موحدة، وإنما وفق شبكات نفوذ متوازية، وعندئذٍ تتراجع الكفاءة الإدارية، وتضعف

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المحاسبة، ويتحول القرار العام إلى مجال للمساومات المغلقة، لهذا لا يكون أثر التوريث مقتصراً على قمة النظام، بل يتسرب إلى الإدارة والقضاء والهيئات المستقلة والأجهزة التمثيلية، فينتج استقراراً بيروقراطياً ظاهرياً يخفي في الداخل شللاً وتنازعاً وتضارباً في الولاءات. (الزيدي، 2025، صفحة 253).

وعندما يتراكم هذا الخلل المؤسسي، يصبح الانتقال من التنافس السياسي إلى الاحتجاجات الحادة أو الانشقاقات أو حتى الانقلابات أكثر احتمالاً، لا لأن التوريث يولد هذه الظواهر آلياً، بل لأنه يضعف القنوات الطبيعية التي تُصرف من خلالها الأزمات. (مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2024).

أما المسار الثاني للأثر يتعلق بالبنية الاجتماعية والاقتصادية، فحين تُقدّم القرابة والهوية الفرعية والولاء الشخصي على الجدارة والبرنامج، تتغير طبيعة الصراع السياسي من تنافس على إدارة الدولة إلى تنازع بين عائلات وطوائف وعشائر ومناطق، وفي هذه الحالة يفقد المواطن ثقته في أن الدولة تمثل المظلة العامة للمواطنة، ويبدأ في النظر إلى السلطة باعتبارها غنيمة موزعة بين جماعات مغلقة، وهذا التحول لا يكتفي بإضعاف الانتماء الوطني، بل يرفع أيضاً كلفة إدارة الخلافات الاجتماعية لأن النزاع السياسي يغادر لغة البرامج إلى لغة العصبيات. (تركي ومحمود، 2025، صفحة 474).

ولا يقل الأثر الاقتصادي خطورة عن ذلك فاستقرار النظام السياسي، في معناه الوظيفي، يفترض قدرة السلطة على توجيه الموارد نحو الإعمار والتنمية لا نحو إعادة إنتاج النفوذ، لكن شبكات التوريث والمحاصصة تميل إلى تحويل الموارد العامة إلى أدوات استقطاب وانتخابية، أو إلى وسائل لإبقاء التابعين في مواقعهم، وفي هذه الظروف يصبح سوء الأداء الاقتصادي ليس نتيجة عرضية، بل نتيجة بنيوية لنمط الحكم نفسه. (عبد الرضا، 2024، صفحة 66).

أما المسار الثالث فيتعلق بالعامل الخارجي، فالأنظمة أو النخب التي تنجح في شخصنة السلطة تميل إلى تقديم نفسها للقوى الإقليمية والدولية بوصفها الضامن الوحيد للاستقرار أو الحائل دون الفوضى، وبذلك يمكن تحويل الدعم الخارجي أو القلق الخارجي من البدائل إلى مورد إضافي لإدامة الوضع القائم أو التسامح مع صيغ متعددة من التوريث، إلا أن هذا النوع من الاستقرار يكون شديد الهشاشة، لأنه قائم على معادلات إسناد خارجية لا على شرعية داخلية متجددة، وهو ما يجعله عرضةً للاهتزاز بمجرد تغير البيئة الإقليمية أو تراجع قدرة النظام على التحكم بالمجتمع. (Nowack & Leininger, 2022, pp. 154-173).

المطلب الثاني: أثر التوريث في الاستقرار السياسي في ضوء التجربة العراقية

تكمن خصوصية العراق في أن التوريث بعد 2003 لم يعد مرتبطاً بخط خلافة واحد داخل رئاسة مركزية صلبة، بل تحول إلى توريث متعدد المراكز داخل المكونات والأحزاب والشبكات المحلية، فعلى المستوى الدستوري، يبدو الدستور العراقي منسجماً مع الشكل الجمهوري للحكم، فالمادة الأولى من دستور 2005 تؤكد الشكل الجمهوري النيابي الديمقراطي، والمادة الخامسة تجعل الشعب مصدر السلطات، والمادة السادسة تقرر التداول السلمي، والمادة التاسعة تحظر على القوات المسلحة التدخل في تداول السلطة. لكن الانتقال من النص إلى الممارسة كشف أن التوافق المغلق والمحاصصة الحزبية أتاحا استمرار النخب ذاتها وإعادة إنتاجها عبر الدورات الانتخابية، من دون تداول فعلي عميق بين مشاريع متمايزة للحكم.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

فيوصف هذا المسار بأنه انتقال من نموذج العائلة الواحدة في العهد السابق إلى تعددية العوائل داخل النظام الجديد، فالتوريث لم يعد محصوراً في قمة هرم السلطة، بل تمدد إلى المجالس النيابية والأحزاب والمجالس المحلية، بحيث صار من المألوف حضور الأبناء والإخوة والأقارب في المسارات الانتخابية والتنظيمية نفسها. وفي هذا المستوى لا يعود التوريث حدثاً استثنائياً، بل يصبح جزءاً من الثقافة السياسية للنظام، ووسيلةً من وسائل توزيع النفوذ بين المكونات والقوى المتقاسمة لمجال القرار، وتتأكد هذه الخصوصية أكثر في المستويات المحلية.

هذا ويرى الباحث إن مشكلة التوريث في عراق اليوم قد لا تتمثل في انتقال السلطة إلى أبناء الزعماء أو أفراد العائلات السياسية، بل تتخذ صورةً أكثر تعقيداً ترتبط ببنية النظام السياسي ذاته، فالعلاقة بين المجتمع والسياسة ما تزال تُبنى إلى حدٍّ كبيرٍ عبر قنوات القرابة والانتماءات الطائفية والقومية والحزبية، أكثر مما تُبنى عبر البرامج السياسية والمؤسسات الديمقراطية. وفي هذا السياق، يرى الباحث ايضاً أن نظام المحاصصة الدارج في العملية السياسية في العراق يحمل في أحد جوانبه مظهراً من مظاهر التوريث بصيغته المستحدثة، إذ لا يقوم على توريث السلطة لأشخاص بعينهم، وإنما على توريث الامتياز السياسي لهويات وانتماءات محددة، بحيث يغدو الوصول إلى مواقع السلطة مشروطاً باعتبارات طائفية أو قومية أو عقائدية قبل أن يكون قائماً على الكفاءة أو الجدارة. ورغم أن هذا النمط يختلف عن التوريث التقليدي الذي يحصر السلطة بيد فرد أو عائلة واحدة، فإنه يظل مؤثراً في إضعاف مبدأ تكافؤ الفرص، ويحدّ من إمكانية وصول الكفاءات والخبرات إلى مواقع صنع القرار، فضلاً عن مساسه بجوهر المنافسة الديمقراطية القائمة على الاختيار الحر والجدارة.

هذا وإذا كانت المقارنة مع مصر وسوريا تكشف أن الخطر على الجمهورية قد يأتي من التعديل الدستوري أو من شخصنة الرئاسة، فإن الحالة العراقية تضيف بُعداً آخر هو التوريث الموزع داخل نظام توافقي ضعيف، ومن ثم فإن الحد من التوريث في العراق لا يكفي فيه مجرد إجراء انتخابات دورية، بل يتطلب إصلاح قواعد المنافسة ذاتها مثل تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب، وحماية استقلال الهيئات الانتخابية والقضائية، وتقليل أثر المال السياسي والسلاح والولاء العشائري والطائفي في التمثيل، وتمكين المعارضة البرلمانية من أداء وظيفة رقابية حقيقية، فالاستقرار السياسي لا يُبنى بحماية الوجوه، بل بحماية القواعد التي تسمح بتبديلها دستورياً.

كما أن التجارب المقارنة تشير إلى أن حماية الحدود الزمنية وحدها لا تكفي إذا بقي الحزب أو بقيت الدولة موزعة بين شبكات النفوذ، لذلك فإن الإصلاح المطلوب في العراق يجب أن يجمع بين بُعد دستوري يرسخ ضمانات التداول، وبُعد حزبي واجتماعي يواجه منطق الوراثة السياسية داخل التنظيمات والبيئة المحلية، وبغير هذا الجمع ستبقى الحكومة معرضة لأن تُفرغ من مضمونها من أسفل، حتى لو بدا النص الدستوري سليماً من أعلى، وهذا هو الدرس الأكثر وضوحاً الذي تنتجه المقارنة بين الجمهوريات العربية ذات المركز التنفيذي المهيمن، والجمهورية العراقية التي أعادت توزيع الشخصنة بدل أن تتجاوزها.

ويستلزم ذلك أيضاً ترتيباً واضحاً لأولويات الإصلاح او التعديلات الدستورية والقانونية، فالتعديلات الدستورية المتعلقة بمدد المنصب أو بتنظيم الانتخابات تفقد جزءاً كبيراً من أثرها، إذا لم تتزامن مع إصلاحات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تمويل الأحزاب، والشفافية في التعيينات العامة، وحماية الإعلام المستقل، وتقييد استخدام الموارد الحكومية في التنافس السياسي، كما أن الاستفادة من التجارب المقارنة تفيد بأن مقاومة التحايل على التداول السلمي للسلطة ليست مسؤولية القضاء وحده، بل هي مسؤولية مشتركة بين المشرع الدستوري، والمؤسسة، والمجتمع المدني، والرأي العام، والقوى السياسية، وقدرتها على منع أي محاولة لتحويل المنصب العام إلى ملكية مقنعة. (زين الدين، 2020، صفحة 57).

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الاستقرار الذي يحتاج إليه أيّ نظامٍ جمهوريّ بما في ذلك جمهورية العراق ليس استقرار الغلبة أو التوافق المغلق، وإنما استقرار القواعد المؤسسية المرتبط بتحديد مدة أشغال المنصب، وحياد جهة الانتخابات، واستقلال القضاء، وإمكان خسارة الحكم من دون شعور الفاعلين بأنهم يخسرون وجودهم السياسي أو الاجتماعي، وكلما انتقلت النخب من ثقافة حماية المواقع إلى ثقافة حماية المؤسسات، تراجعت فرص التوريث، وتعززت قابلية النظام لإنتاج تداول فعلي يدمج المعارضة ويحمي الشرعية ويخفف من احتمالات الانسداد والعنف.

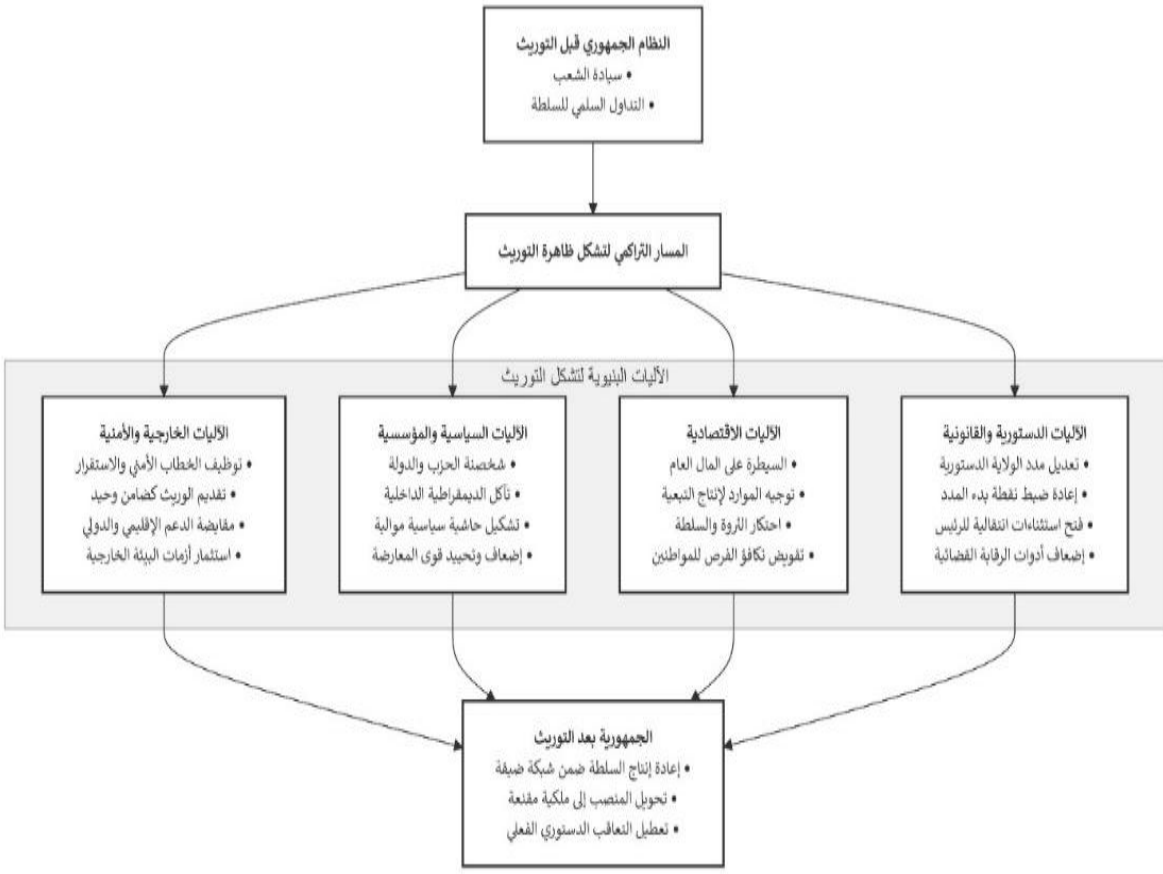
والآن فأن التساؤل المطروح في مشكلة البحث الذي مفاده هل التوريث في النظم الجمهورية انحراف سياسي عارض يمكن احتواؤه بانتخابات دورية شكلية، أو هو نتيجة بنيوية لاجتماع خلل دستوري وحزبي ومجتمعي يسمح بتحويل الجمهورية إلى إطار قانوني لاستدامة السلطة الشخصية أو العائلية؟

يمكن الإجابة عليه بناءً على ما انتهى إليه البحث، فالجواب الراجح هو أن التوريث في النظم الجمهورية ليس مجرد انحراف سياسي عارض يمكن احتواؤه بانتخابات دورية شكلية، بل هو في الأصل نتيجة بنيوية لاجتماع خلل دستوري وحزبي ومجتمعي يسمح بتحويل الجمهورية من نظام يقوم على تداول السلطة إلى إطار قانوني يعيد إنتاج السلطة الشخصية أو العائلية. فالتوريث لا ينجح عادة بسبب وجود قريب للحاكم فقط، بل لأنه يجد بيئة حاضنة وهي نصوص دستورية قابلة للالتفاف أو التعديل، قيود ضعيفة على مدد الولاية، أحزاب لا تعرف التداول الداخلي السلمي، مؤسسات انتخابية وقضائية غير قادرة على ضبط التنافس، وثقافة سياسية تتسامح مع الولاء الشخصي أو العائلي أكثر من تسامحها مع مبدأ المواطنة والمؤسسة. وفي هذه الحالة تصبح الانتخابات موجودة من حيث الشكل، لكنها لا تؤدي وظيفة التداول الحقيقي، بل قد تتحول إلى وسيلة لإضفاء الشرعية على استمرار النخبة نفسها. ومن ثَمَّ فالإجابة النهائية على إشكالية البحث هي أن التوريث في النظم الجمهورية أقرب إلى كونه عرضاً كاشفاً لمرض بنيوي في النظام السياسي، لا حادثة منفصلة عنه، لذلك لا يكفي لعلاجه تنظيم انتخابات دورية شكلية، بل يلزم إصلاح البنية الدستورية والمؤسسية والحزبية والاجتماعية التي تسمح بإعادة إنتاج السلطة خارج منطق الديمقراطية الحقيقي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260025

مخطط (1) يوضح مراحل وأليات تشكل ظاهرة التوريث في الأنظمة السياسية الجمهورية



الخاتمة

تبين من خلال هذا البحث أن التوريث في النظم الجمهورية العربية يرتبط بخللٍ بنيوي في توازن العلاقة بين الدستور والممارسة السياسية، إذ لا يقتصر على انتقال السلطة داخل العائلات، بل يتخذ صوراً أوسع تُعيد إنتاج النفوذ داخل دوائر مغلقة. وينعكس ذلك سلباً على مبدأ التداول السلمي للسلطة وعلى مستويات الشرعية والاستقرار السياسي، بما يستدعي معالجة تتجاوز الإصلاحات الشكلية نحو بنية النظام السياسي ذاته.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الاستنتاجات

1. عندما يصبح منصبٌ ما مرتبطاً عرفاً أو سياسياً أو عملياً بانتماء طائفي أو قومي أو عقائدي معين بصورة دائمة، فإن ذلك يقترب من مفهوم "التوريث" بمعناه البنيوي، حتى لو لم تنتقل السلطة بين أفراد الأسرة الواحدة.
2. إنَّ التوريث لا يقوم، في الغالب، على إقرار دستوري صريح بالوراثة، بل على إفراغ المبدأ الجمهوري من مضمونه عبر شخصنة الرئاسة أو الحزب أو مسارات التعديل الدستوري والانتخابات.
3. إنَّ أهم الضمانات المانعة للتوريث هي تحديد مدة الولاية، وصعوبة تعديلها لمصلحة الحاكم القائم، واستقلال القضاء، وحياد الإدارة الانتخابية، وعدم تدخل المؤسسة العسكرية في تداول السلطة.
4. إنَّ التعديل الدستوري قد يتحول من وسيلة تطوير للنص إلى أداة لتمديد السلطة أو إعادة ضبط قيودها، كما في بعض التعديلات التي مسَّت مدد الرئاسة أو نقطة بداية احتسابها.
5. كشفت الحالة العراقية أن التوريث بعد 2003 لم يعد توريثاً أُحادياً داخل القمة التنفيذية، بل صار توريثاً متعدد المراكز في داخل الأحزاب والمكونات والمجالس التمثيلية والمجالس المحلية، إذ إن المحاصصة والتوافق المغلق في العراق أسهما في إعادة إنتاج النخب نفسها وفي إضعاف التداول الحقيقي، برغم انتظام الانتخابات من حيث الشكل الدستوري العام.

المقترحات

1. العمل على إدراج نص دستوري، عند أول تعديل للدستور العراقي الحالي، يقضي بتحصين الأحكام المتعلقة بالمدد الدستورية لشاغلي المناصب العليا، بحيث لا يجوز تعديلها أو تعليق العمل بها أو الالتفاف عليها من خلال نصوص استثنائية إلا على وفق إجراءات مشددة تختلف عن إجراءات تعديل النصوص الدستورية الأخرى، وبما يضمن أن يعكس أي تعديل إرادة شعبية واسعة وحقيقية، ويحافظ على مبدأ التداول السلمي للسلطة.
2. لغرض منع الاستحواذ على المناصب والوظائف القيادية والدرجات الخاصة، وتوظيفها لدعم استمرارية بقاء جهات معينة في قمة هرم السلطة، يقترح الباحث تشريع قانون صارم ينظم (الوظائف القيادية والدرجات الخاصة)، يسحب صلاحية التعيين المباشر أو التوافقي لهذه المناصب من أيدي القوى السياسية، ويحيلها إلى "مجلس الخدمة الاتحادي"، وتحديد آليات وشروط ومعايير موضوعية لاختيار المرشحين لهذه الوظائف او الدرجات.
3. استناداً إلى ما خلص إليه البحث من أن نظام المحاصصة في العراق يحمل في أحد جوانبه سمات توارثية، ولغرض بناء مسار وطني حقيقي مستقبلي لأقصاء نظام المحاصصة واستبداله بنظام الكفاءة، يقترح الباحث إدراج فقرة في قانون الانتخابات العراقي، عند أول تعديل له، تشترط لقبول ترشيح أيّ حزبٍ أو تحالفٍ انتخابي في الانتخابات أن يحقق حداً أدنى من التنوع الديموغرافي، بحيث لا تزيد نسبة المرشحين المنتمين إلى طائفة أو قومية واحدة على (70%) من مجموع مرشحيه. ويهدف هذا الإجراء إلى تشجيع تشكيل قوائم وطنية عابرة للهويات الفرعية وتعزيز التنافس السياسي على أساس البرامج والكفاءات.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المراجع

1. بدر الدين، هشام عبد السيد الصافي محمد. (2019). انعكاسات الثورات والحركات السياسية على الدساتير والقوانين المصرية. مجلة القانون والعلوم السياسية، 5(1)، 10–59.
2. تركي، مروة حسين، ومحمود، منجد منصور. (2025). الشرعية والنظام السياسي. مجلة كلية التربية، جامعة واسط، 60(1)، 465–478.
3. تعيين شقيق أحمد الشرع رئيساً لمجلس إدارة منظمة التنمية السورية. (2026، 9 مايو). النهار العربي. https://annah.ar/308245
4. جبر، عقيل عبد جالي. (2023). دمقرطة النظام بين الوعي السياسي والتنشئة السياسية في المجتمع التقليدي. مجلة الآداب، جامعة بغداد، (145)، 391–420.
5. زين الدين، جباري لحسن. (2020). الطبيعة القانونية للنظام الرئاسي ودوره في تجسيد قيم الديمقراطية. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، 6(2)، 44–58.
6. الزيدي، رشيد عمارة. (2025). التوريث السياسي الديمقراطي وأثره على الاستقرار السياسي في العراق. مجلة دراسات قانونية وسياسية، السنة الثالثة عشرة، العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لبناء السلام، 230–261.
7. عبد الرضا، أسعد طارش. (2024). العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق. مجلة العلوم السياسية، (68)، 53–82.
8. كيف هيمن محمود السيسي على مخابرات مصر. (2024، 3 أبريل). عربي21. https://arabi21.com/story/1586909/
9. مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية. (2024، 6 يونيو). التهرب من تحديد فترة الولاية والانقلابات داخل أفريقيا: وجهان لعملة واحدة. https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-term-limit-evasions-and-coups-in-africa-two-sides-of-the-same-coin/
10. Baturo, A., & Elgie, R. (2019). Presidential term limits. In *The Politics of Presidential Term Limits* (pp. 1–16). Oxford University Press. https://academic.oup.com/book/35074/chapter/299060626
11. Dixon, R., & Landau, D. (2024, November 29). Presidential term limits help protect democracy: Long ones can be dangerous. *The Conversation*. https://theconversation.com/presidential-term-limits-help-protect-democracy-long-ones-can-be-dangerous-243620
12. Landau, D., Roznai, Y., & Dixon, R. (2019). Term limits and the unconstitutional constitutional amendment doctrine: Lessons from Latin America. In *The Politics of Presidential Term Limits* (pp. 53–74). Oxford University Press. https://academic.oup.com/book/35074/chapter/299060972

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

13. Nowack, D., & Leininger, J. (2022). Protecting democracy from abroad: Democracy aid against attempts to circumvent presidential term limits. *Democratization, 29*(1), 154–173. https://doi.org/10.1080/13510347.2021.1957840

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0